University Of Human Development
8th International Scientific Conference
Reform and Political Change
14-15 july 2021

دور المجتمع المدني العالمي في تعزيز حقوق الإنسان
قضية التسامح نموذجاً

أنور محمد فرج محمود
جامعة التنمية البشرية، كلية القانون والسياسة – قسم القانون

نه رمين حسين أحمد
جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة– قسم العلوم السياسية

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المجتمع المدني العالمي، حقوق الإنسان، التسامح

المقدمة

تعد قضية التسامح من القضايا التي أثارت وما زالت تثير الكثير من إهتمام المختصين بالشأن السياسي والثقافي، في مختلف دول العالم؛ لاسيما تلك الدول التي عانت مجتمعاتها من أزمات مجتمعية، وتعرض فيها السلم الأهلي إلى التصدع؛ بسبب الإختلافات العرقية والقومية والدينية ودخلت في حروب أهلية أو صراعات سياسية داخلية أو خارجية.

وتعد قضية التسامح من القضايا المهمة التي ترتبط بحقوق الانسان؛ لأنها تمس حياة أفراد المجتمع؛ فضلاً عن معيشتهم وإستقرارهم في بلدانهم، أما المفهوم المعاصر للتسامح؛ فإنه يرتبط على نحو وثيق بالمساواة، والحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلم الأهلي، ومن ذلك ماجاء في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت على أنه: (يولد جميع الناس أحراراً وهم متساوون في الكرامة والحقوق..... وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء)، وعدت في أحيان كثيرة من الشؤون الداخلية التي ترتبط بالسيادة الداخلية للدولة، ولم تسمح بعض الدول للمنظمات الدولية أو حتى المنظمات الانسانية من التدخل في هذه القضايا؛ لأنها تمس صميم السيادة الداخلية.

وبفضل التطورات في حركة حقوق الانسان ونشاطات المنظمات الدولية ودورها في تخفيف حدة الصراعات وبناء السلام في كثير من الدول التي شهدت نزاعات اجتماعية، أصبحت قضية التسامح إحدى القضايا العالمية التي تحظى باهتمام المؤسسات العالمية الرسمية وغير الرسمية، وبرز من بين المنظمات غير الرسمية، منظمات المجتمع المدني العالمي التي شهدت توسعاً في نشاطاتها بفضل التطورات في تقنية المعلومات والاتصالات، لتساهم بدور فعّال في قضية التسامح في مختلف دول العالم على الرغم من بعدها الداخلي، وباتت القضية تستقطب تفاعلاً وتعاطفاً على مستوى المجتمع الدولي.

إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث من تساؤل رئيس، هل ساهمت منظمات المجتمع المدني العالمي في تعزيز قضية التسامح بوصفها جزء من حقوق الانسان، بصورة متساوية في مختلف دول العالم؟ وما هي أبرز الإشكالات التي تواجهه؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "إن قضية التسامح بوصفها قضاية الجوهرية في مجال حقوق الإنسان، تتعرض للإنتهاك في العديد من دول العالم، وتساهم منظمات المجتمع المدني العالمي بدور كبير في تعزيز قضية التسامح من خلال مشاريعها في بناء السلام في المجتمعات التي تعرض السلم الأهلي فيها إلى الأزمات".

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة عن الإشكالية وإثبات أو نفي فرضية البحث، ينطلق البحث من افتراضات النظرية الليبرالية في مجال العلاقات الدولية كإطار نظري لدور منظمات المجتمع المدني العالمي لفاعلين دوليين في القضايا العالمية والمحلية، ويتبع البحث منحى وصفياً في بيان قضية التسامح ومنظمات المجتمع المدني العالمي وتركز على محتوى الأدبيات النظرية المتاحة حول الموضوع.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث بالاضافة إلى المقدمة والخاتمة على مبحثين أساسيين، يتناول المبحث الأول، تعريف المجتمع المدني العالمي ومكوناته في مجال حقوق الانسان، وتم تقسيمه إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول، تعريف المجتمع المدني العالمي، بينما يبحث المطلب الثاني في مكونات المجتمع المدني العالمي في مجال حقوق الانسان، أما المبحث الثاني فقد خصص إلى دور المجتمع المدني العالمي في قضية التسامح، وهو مقسم على مطالب ثلاث، المطلب الأول يقف على ماهية قضية التسامح، أما المطلب الثاني، فخصص لعلاقة المجتمع المدني بقضية التسامح، بينما يبين المطلب الثالث دور المجتمع المدني العالمي في قضية التسامح.

المبحث الاول

المجتمع المدني العالمي وقضايا حقوق الانسان

تعد قضية التسامح إحدى القضايا الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الانسان العالمية، التي حظيت باهتمام مختلف المؤسسات العالمية الرسمية وغير الرسمية، وبرز من بين هذه المؤسسات منظمات المجتمع المدني العالمي التي أولت مساحة كبيرة في مجال عملها لقضية التسامح بوصفها إحدى المجالات التي تساهم في تعزيز حقوق الانسان، ومن أجل التعرف على ذلك لا بد من دراسة نقطتين أساسيتين وهما: تعريف المجتمع المدني العالمي، وأبرز مكونات المجتمع المدني العالمي في مجال حقوق الانسان، كما يأتي:

المطلب الأول

تعريف المجتمع المدني العالمي

يعد تعريف المجتمع المدني من القضايا الشائكة، وذلك لتعدد التعاريف التي تناولت هذا الموضوع، واختلفت وجهات النظر حوله، كل حسب مرجعيته الفكرية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن نعرج على أبرز الاتجاهات الفكرية لذلك.

وفي السياق السالف جاءت دراسة (Mary Kaldor) عام (1989)، عن المجتمع المدني العالمي، وطرحت ثلاثة "نماذج معرفية Paradigms" رئيسية هي:[1]

1. الأول استخدم من قبل الحركات الإجتماعية الجديدة، وهي الحركات التي تطورت بعد عام (1968) واهتمت بالقضايا الجديدة، مثل السلام، المرأة، حقوق الإنسان، البيئة، وغيرها. وفي نهاية التسعينيات، ظهر ما يسمى بـ(الحركة المضادة للعولمة Anti-globalization Movement)، التي اهتمت بالعدالة الإجتماعية العالمية. وتسمي (Mary Kaldor) هذا الفهم بـ(نسخة النشطاء Activist Version).
2. واستخدم الثاني من قبل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية. وأصبح جزءاً من (جدول أعمال السياسة الجديدة New Policy Agenda). وفهم كشيء خاص بالغرب؛ وكآلية لتسهيل إصلاح السوق ومقدمة للديمقراطية البرلمانية. وتدعوها (Mary Kaldor) بـ(نسخة الليبرالية الجديدة Neoliberal Version).
3. المفهوم الثالث وفقاً لـ(Mary Kaldor) هو (نسخة مابعد الحداثة Postmodern). ضمن هذا السياق ينتقد علماء الأنثروبولوجيا مفهوم (المجتمع) كمفهوم (مركزي أوربي)، ويقترحون بأن المجتمعات غير الغربية لها الإمكانية لتقدّم شيئاً مشابهاً للمجتمع المدني الغربي، لكن ليس بالإستناد إلى الفلسفة الفردية. ومثلاً، في المجتمعات الإسلامية هناك المؤسسات الدينية التي يمكن أن تؤدي دوراً رقابياً على الدولة.

(1) نقلاً عن: د.أنور محمد فرج، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (37)، كانون الثاني/2012، ص239.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

ويبدو ان هذا التوجه كان الأقرب إلى الواقع في تفسير المجتمع المدني العالمي، وهو ما يدفع الباحثة ومن أجل إستكمال التصور الاكاديمي للموضوع قيد الدراسة إلى طرح تساؤل عن ماهية المجتمع المدني العالمي ؟

وفي سياق الإجابة عن هذا التساؤل تُثار قضية تعريف المجتمع المدني العالمي، الذي يتنازعه إتجاهان أساسيان هما:[1]

أ. **التعريف الهيكلي:** يعني التركيز على الفواعل والمؤسسات المكونة له، فوفقاً للتقرير الصادر عن لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي" يغطي مصطلح "المجتمع المدني العالمي" عدداً وافراً من المؤسسات والروابط الطوعية والشبكات: التجمعات النسائية، والنقابات، والغرف التجارية، والتعاونيات الزراعية أو الإسكانية، واتحادات رعاية الأحياء، والمنظمات ذات التوجه الديني وغيرها. وتوجه هذه المجموعات اهتمامات كثيرة من المجتمعات وطاقاتها خارج إطار الحكومة.

ب. **التعريف المعياري:** يركز على الإهتمام بالقيم والأهداف التي تحاول هذه الفواعل الجديدة تحقيقها، فمكونات المجتمع المدني العالمي، سواء من المنظمات الدولية غير الحكومية أو الأفراد المنخرطين في أنشطة عالمية، تتفاعل مع بعضها البعض وتقود أنشطتها الاجتماعية المشتركة عبر الحدود وخارج سيطرة الحكومات والدول بأدنى حد ممكن من العنف وأعلى درجة من احترام مبادئ المدنية.

على أساس التقسيم السالف برزت تعاريف عدة للمجتمع المدني العالمي، منهاعلى أنه "مجال الأفكار والقيم والمؤسسات والمنظمات والشبكات والأفراد الموجودين بين الأسرة والدولة والسوق، الذين يعملون خارج حدود المجتمعات الوطنية، متمثلة في السياسات والاقتصادات".[2]

وحاولت (Mary Kaldor) أن تقدم تعريفاً للمجتمع المدني العالمي من خلال تحديد ركائز رئيسة لهذا المفهوم وهي:[3]

أولاً: إنه بمثابة فضاء أو حقل للنشاط أو الكفاح المنطلق من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري على الأقل، بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان.

ثانياً: كما يمكن النظر إليه أيضاً باعتباره ذلك النسيج الذي تكون من الروابط الكفاحية التي نشأت على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والإمتياز.

ثالثاً: من حيث الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، يمكن القول إنهم أولئك الذين يمدّون نشاطهم في الدفاع عن القيم المدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات، والروابط، والنقابات، والهيئات المهنية والمجالس النيابية، والمنتديات الفكرية، وشبكات الاتصالات، والهيئات الدينية. بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلاً عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

وعلى الرغم من صدقية هذه الركائز وأهميتها للمجتمع المدني العالمي بيد أنها لايمكن أن تقدم تحديداً مطلقاً لهذا المفهوم فهذه الركائز أغفلت جوانب أخرى تتعلق بدور الهيئات الدولية العالمية التي كانت مساندة إلى الهيئات السالفة، وأعطتها بعداً وزخماً عالميين ساهما في ترسيخ مفهوم المجتمع المدني العالمي.

إن مفهوم المجتمع المدني العالمي مفهوم معقّدٌ ومثير للجدل. فالمقصود منه أن يكون وصفياً بشكل بسيط في بعض جوانبه للمهام التي يضطلع بها المجتمع المدني العالمي، فهو نظام غير حكومي ديناميكي ونشط، تترابط من خلاله المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية- عالمياً كما يغطي نشاطه في جميع أركان دول العالم وعموم التجمعات البشرية. حيث تنطوي تحت عناوينه مجموعة ضخمة ومتنوعة من المشاركين في أنشطته المختلفة: من جماعات دينية، ومجتمعات الحوار والنقاش، والاساتذة الجامعيين، واتحادات العمل، والتجارة، وكذلك مجموعات ممن يُطلق عليهم "المواطنون القلقون المهتمون بمشاكل البشرية". ويتميز هذا المفهوم قبل كل شيء بالتمدن والكياسة، إذ يتبنى أسلوب الإعتراض المدني المسالم والتفاوض السلمي بهدف إرساء المعاني الإجتماعية المشتركة بين بني البشر.[4]

من جانب آخر، يبدو أن الإعتمادات المعاصرة للمجتمع المدني على المستوى العالمي تميل إلى التركيز على البعد الأكثر معياراً لهذا المفهوم والتي يشار إليها غالباً باسم المنظمات غير الحكومية أو القطاع غير الربحي أو التطوعي المختلط بمشروع سياسي. مع التأكيد على أن المجتمع المدني العالمي لديه محتوى معياري وصفي

(1) المرجع نفسه، ص ص 239-240.

(2) Mary Kaldor, Henrietta L.Moore and Sabine Selchow, Global Civil Society 2012 Ten Years of Critical Reflection, Palgrave Macmillan, New York, USA, 2012, PP 2-3.

(3) رباح حسن الزيدان، مفهوم المجتمع المدني العالمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد(3327)، المقال منشور بتأريخ: 2011/4/5، تأريخ الزيارة 2020/10/25، متاح على الرابط الأتي: مفهوم المجتمع المدني العالمي www.ahewar.org

(4) كايت ناش، علم الإجتماع السياسي المعاصر: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. ذيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017، ص 357.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

على حد سواء. على الرغم من كل هذه المؤهلات المهمة، ينبثق المجتمع المدني العالمي كمجال اجتماعي-سياسي، على الحياد المفتوح، يهدف في الواقع إلى إعادة إنتاج بعض القيم الليبرالية الأساسية بما في ذلك التعددية، والتنافس غير العنيف، والحوار والنقاش من خلال المجتمع المدني العالمي.(1)

ويبدو أن الجانب المعياري قد ازدادت أهميته بعد بروز ظاهرة العولمة وما رافقها بقضايا جديدة ومشاكل محدثة مثل حماية البيئة من التلوث، الفقر، الهجرة، اللاجئين، ضحايا العنف والسكان الأصليين، المخدرات والإرهاب، الاتجار بالبشر، حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة، وكذا مشكلة الأقليات الاثنية، كل ذلك شجّع بطريقة ما بروز تنظيمات غير حكومية عبر قارية تهتم بهذه الرهانات وتعمل على التصدي لها خاصة مع تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وعجزها لوحدها عن مواجهة تلك التحديات، وبقدر ما تثير مسألة بروز منظمات غير حكومية عالمية (كنواة لمجتمع مدني عالمي).(2)

وعلى الرغم من الايجابيات التي حظي بها المجتمع المدني العالمي، بيد أن هناك شكوكاً بدأت تبرز حول دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي، ولاسيّما أن هذه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة المتكاثرة أنّها تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية، ودون وضوح حول إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب، خاصة مع تطور الاحداث العالمية في أنحاء المعمورة، وما أثارته من انتقادات جديدة تتعلق بالطبيعةالغربية، لمفهوم المجتمع المدني العالمي، أو هيمنة السوق العالمية، أو طريقة عالمية المجتمع المدني مع تقويض الديمقراطية الإجرائية على المستوى الوطني من جهة.(3)

ويبدو إن هناك شكاً في كون المنظمات غير الحكومية الدولية تشكل "المجتمع المدني العالمي"، على الأقل إذا كان هذا المصطلح يهدف إلى الاعتماد على الآلية المفاهيمية للمجتمع المدني كما هو مفهوم للتطبيق في مجتمع ديمقراطي محلي مستقر في الواقع، نجد أن مصطلح "المجتمع المدني العالمي" غير مفهوم من الناحية الاصطلاحية، وأن هذه الادعاءات الأيديولوجية المتضخمة يتم تقديمها لتحويل المنظمات غير الحكومية الدولية من الناحية المفاهيمية إلى المجتمع المدني العالمي.(4)

ويمكن تعريف الفاعلين في المجتمع المدني العالمي بأنهم أولئك الذين يمتد نشاطهم في الدفاع عن القيم الإنسانية على الصعيد العالمي، والتي تضم الجمعيات، والروابط، والنقابات، والهيئات المهنية، والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية، والشبكات، والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها وطنية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل. وقد يظهر هذا المفهوم من واقع النشاط المدني الوطني، ثم يأخذ بالإمتداد إلى المستوى العالمي، وقد يظهر على المستوى العالمي ويأخذ عناصره البشرية من مختلف القوميات وينظم عمله عبر اتحادات عالمية ومتعددة الجنسيات أو عبر الحركات الاجتماعية.(5)

يتضح مما تقدم أن مفهوم المجتمع المدني العالمي هو الآخر قد نشأ من معاناة المجتمعات العالمية وسيطرة النظام الدولي (الدولة) على مقدراته، وفشله في تقديم حلول مقنعة للجماهير في المجتمع العالمي، فضلاً عن التطورات التي رافقت العولمة وتقنيات التواصل الاجتماعي العالمي الجديد.

واتخذ المفهوم أبعاداً وأطراً متعددة عكست توجهات واتجاهات نظرية عدة مثلت مختلف الإتجاهات الفكرية، الأمر الذي زاد من تعقيد المفهوم؛ بيد أنه ظل محصوراً بمجموعة من المؤسسات والهيئات خارج نطاق الدولة وسيادتها، في محاولة لصياغة قيم عالمية تساهم في تعزيز حرية ورفاهية الإنسان.

المطلب الثاني

مكونات المجتمع المدني العالمي في مجال حقوق الانسان

إن دراسة أي مفهوم من المفاهيم السياسية المحلية منها والعالمية لم تكتمل في تحديد تعريف المفهوم فحسب وإنما ضرورة البحث في مكونات هذا المفهوم ودراسة هذه المكونات وتقسيماتها، وهذا الأمر ينطبق على مفهوم المجتمع المدني العالمي، ولاسيما بعد التطورات التي حدثت على المفهوم وشموله ليشمل قضايا عدة تمس مصالح المواطنين بعيداً عن تدخل الحكومات، ومن أجل فهم هذا التطور لا بد من البحث في مكونات المجتمع المدني العالمي في مجال

(1) Gideon Baker and David Chandler, Global Civil Society Contested Futures, Routledge, London and New York, 2005, p15.

(2) جلال خشيب، آمال وشنان، الدولة والمجتمع المدني..حدود التأثير والتأثر، مركز إدراك للدراسات والنشر، حلب، تموز2016، ص10.

(3) Gideon Baker and David Chandler, Global Civil Society Contested Futures, Op. Cit., p15.

(4) Helmut Anheier, MarliesGlasius, Mary Kaldor, Global Civil Society, London 2004/5, Sage Publications, London, thousand Oaks, New Delhi, 2005, P26.

(5) د.أنور محمد فرج، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، المرجع سبق ذكره، ص240.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

حقوق الانسان، وهي على درجة كبيرة من (السعة والشمول)[1] التي يصعب حصرها في نطاق محدد؛ بيد أن هذا الأمر لايعفينا من دراسة أبرز هذه المكونات وهي:

أولاً: منظمة حقوق الأقليات الدولية (Minority Rights Group International):

بدأتْ عملَها في عام (1965)، وكانت لسنوات عديدة منظمة صغيرة للغاية، تستند إلى حدٍ كبير على التكليف ونشر التقارير التي تصف حالة الأقليات في جميع أنحاء العالم. وعلى مر السنين، تم وصف وتسجيل وضع المئات من الأقليات المختلفة، ثم أصبحت منظمة حقوق الأقليات الدولية معروفة بصوت موثوق. توسعت أعمالها لتشمل مجالات جديدة، وأصبحت تشارك في صياغة وتطوير المعايير الدولية لحقوق الأقليات، والمساهمة في قدرة المؤسسات الدولية على حماية هذه الحقوق وتطبيقها. أثمرت جهودها في أوائل التسعينيات، عندما كانت قضايا الأقليات في مركز الاهتمام العالمي لفترة وجيزة عند نهاية الحرب الباردة، وبصفة خاصة كعامل مساهم في إندلاع الحرب في يوغوسلافيا السابقة. أدت مجموعة حقوق الأقليات دوراً في تطوير أول معايير دولية جديدة في مجال حقوق الأقليات منذ سنوات عديدة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية أو دينية. علاوة على ذلك، بدأت منظمة حقوق الأقليات الدولية في العمل إلى حد كبير بشكل متزايد مع مجموعات الأقليات نفسها، من خلال تدريبهم على استخدام الآليات والمعايير الدولية.[2]

على الرغم من أنها لا تزال تعمل في جميع أنحاء العالم، فقد طورت مجموعة حقوق الأقليات الدولية تركيزًا إقليمياً معيناً: جنوب وجنوب شرق آسيا. شرق أفريقيا؛ ووسط وجنوب شرق أوروبا. بفضل منظمة السنوات الأخيرة، قامت المنظمة بأنشطة جديدة من خلال العمل المباشر في وسائل الإعلام ومعها، في وجود أول مسؤول إعلامي رسمي لها في التسعينيات، والذي أصبح بحلول عام (2006) قسماً كاملاً. في عام(2002)، بدأت منظمة حقوق الأقليات الدولية أول عمل لها في التقاضي، ومساعدة الأقليات على رفع دعاوى قانونية لإعمال حقوقهم، بهدف المساعدة في وضع سوابق لحقوق الأقليات.[3]

ثانياً: منظمة العفو الدولية (Amnesty International) :

تأسست سنة (1961)، وهي منظمة عالمية حيادية ذات إدارة ذاتية مستقلة عن جميع الحكومات والإيديولوجيات السياسية والمصالح الاقتصادية والمعتقدات الدينية، ولدى المنظمة استقلال مادي، ممولة عن طريق التبرعات والأعضاء المؤيدين لها، وتتيح المساهمات والتبرعات التي تتلقاها المنظمة للحفاظ على استقلاليتها الكاملة، وينشط داخلها ما يزيد عن سبعة ملايين شخص وغايتهم الدفاع عن حقوق الإنسان.[4]

وتؤكد منظمة العفو الدولية على تحقيق مجموعة من المبادئ لعل من أبرزها ما يأتي:[5]

1. إلغاء عقوبة الإعدام.
2. إطلاق سراح سجناء الرأي (الذي تم سجنهم بسبب عرقهم، ودينهم أو إنتمائهم السياسي).
3. حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

هذه الأنشطة مبنية في الأصل على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ايلول 1948، وهي مبادئ إتفق عليها المجتمع الدولي والتي تتضمن الحق في عدم الإعتقال أو الحجز التعسفي؛ وحق التعبير الحر عن الرأي والمعتقدات الدينية؛ والحق في الحياة والحرية والأمان، وهي الحقوق التي تعمل المنظمة على حمايتها.

---

(1) هناك من يرى أن أبرز المكونات الرئيسية للمجتمع المدني هي:

1- المنظمات غير الحكومية (Non Governmental Organization NGO's).
2- المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح (Non Profit Organization).
3- القطاع الثالث (Third Sector).
4- القطاع التطوعي (Voluntary Sector).
5- القطاع الخيري (Philanthropic Sector) للمزيد ينظر: خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة- جمعيات النفع العام- دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم، عمان، 2013، ص130. تأريخ الزيارة:2020/7/5، متاح على الرابط الآتي: https://gulfpolicies.org/attachments/old/article/

(2) Gudmundur Alfredsson, Jonas Grimhenden, Berrand G. Ramcharan and AlfresdeZayas, International Human Rights Monitoring Mechanisms, Volume 35, Leiden. Boston, MartinusNijhoff Publishers, 2009, Netherlands, p 681.

(3)Ibid, p 682.

(4) موقع منظمة العفو الدولية تأريخ الزيارة: 2020/10/15. https://www.amnesty.org/ar

(5) المرجع نفسه.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

ثالثاً: منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) :

منظمة غير حكومية، غير ربحية لحقوق الإنسان، لديها نحو (400) موظف في جميع أنحاء العالم. يتكون فريق عملها من خبراء حقوقيين، من بينهم خبراء متخصصون في بلدان معينة، ومحامون، وصحفيون، وأكاديميون، من خلفيات وجنسيات مختلفة. تُعرف هيومن رايتس ووتش منذ تأسيسها عام (1978) بتقصيها الدقيق للحقائق، وتقاريرها المحايدة، واستخدامها الفعال لوسائل الاعلام، ومرافعتها المستهدِفة، بالشراكة مع منظمات حقوقية محلية في الكثير من الأحيان.[1]

تنشر هيومن رايتس ووتش سنوياً ما يزيد عن (100) تقرير وإحاطة حول أوضاع حقوق الإنسان في حوالي (90) دولة، تحظى بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية والدولية. تلتقي هيومن رايتس ووتش، بالاستناد إلى التأثير الناتج عن هذا العمل، مع الحكومات، "الأمم المتحدة"، المجموعات الإقليمية مثل "الاتحاد الأفريقي" و"الاتحاد الأوروبي"، والمؤسسات المالية والشركات للضغط باتجاه التغيير في السياسات والممارسات، من أجل حقوق الإنسان والعدالة حول العالم.[2]

المبحث الثاني
المجتمع المدني العالمي وقضية التسامح

أولى المجتمع المدني العالمي أهمية كبيرة لقضية التسامح بوصفها إحدى القضايا الرئيسة التي تقود إلى استقرار المجتمعات، لاسيما في المجتمعات التي شهدت مكوناتها نزاعات وحروب اهلية أثرت على بناء النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات، ومن أجل بيان دور المجتمع المدني في قضية التسامح لابد من دراسة النقاط الآتية:

المطلب الأول
في ماهية التسامح

تعد قضية التسامح من القضايا التي تحظى باهتمام مختلف الشعوب العالمية، لما لها من إهتمام في إستقرار المجتمعات وتقدمها، وقد بدأ النقاش حولها منذ القرن السادس عشر؛ إذ كانت المناقشات حول التسامح تدور حول الممارسات الدينية والمشكلات التي رافقتها، من خلال طرح مجموعة من التساؤلات حول التسامح الديني، وإمكانية توسعه وجعله ميثاقاً للحرية الدينية. ولم تعرف النقاشات حول التسامح تطوراً ملموساً إلا في أوائل القرن السابع عشر، على أن هذا التأجيل لم يزدها إلا حدةً وضراوة، إذ كان القرن السابع عشر في إنجلترا هو العصر الذهبي لنشوء السجالات حول حرية الضمير والمعتقد وإمتيازات الدولة الدينية.[3]

لا شك في أن نظرية التسامح- كما تبلورت ملامحها في القرن السابع عشر، مثلت أساس نظرية حقوق الإنسان الحديثة، فقد إستند الفلاسفة، الذين دافعوا عن التسامح إلى نظرية الحق الطبيعي، التي تقرُ بأن للإنسان حقوقاً أصلية سابقة على الإجتماع المدني، وعلى تكوّن النظام السياسي. إن خطابات حقوق الإنسان الحديثة ستكون، صياغة ذات طابع قانوني لتلك النظرية الفلسفية حول الحقوق الطبيعية.[4]

---

(1) موقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، تأريخ الزيارة: 2020/10/15: https://www.hrw.org/

(2) المرجع نفسه.

بدأت منظمة مراقبة حقوق الإنسان(Human Rights Watch) عملها عام (1978) تحت اسم "هلسنكي ووتش" لمراقبة التزام كتلة البلدان السوفييتية بأحكام حقوق الإنسان الواردة في إتفاقيات هلسنكي التي شكلت معلماً بارزاً. وفي الثمانينات، تأسست منظمة "أميركا ووتش" لمواجهة الواقع الذي تمثل في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أحد أطراف الحرب في أميركا اللاتينية، وكانت تلقى على نحوٍ ما تسامحاً يفوق ما تلقاه انتهاكات الطرف الآخر. ونمت تلك المنظمة لتغطي مناطق العالم الأخرى، إلى أن توحدت لجان "المراقبة" عام 1988 لتشكل هيومن رايتس ووتش، ويقع موقعها في نيويورك ولها مكاتب في بروكسل ولندن وموسكو وهونغ كونغ ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وطشقند وتورنتو وواشنطن. وكثيراً ما تنشئ مكاتب مؤقتة في المناطق التي تنظم فيها أبحاثاً مكثفة. وعادةً ما يسافر باحثو المنظمة إلى البلدان التي يدرسونها إلا إذا حالت الظروف الأمنية دون سفرهم. مزيد من التفاصيل ينظر موقع المنظمة: https://www.hrw.org/legacy/arabic/info/about-hrw.htm

(3) جوزيف لوكلير، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة: د. جورج سليمان، منظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص ص800-917.

(4) منوبي غباش، مشكل التسامح الديني– الطرح اللاهوتي السياسي والتناول الفلسفي، مؤسسة المؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015، ص26.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

إن موضوعة التسامح مع الآخرين تُعد من أمس الحاجات في المجتمع المعاصر، وأضحت ضرورة إجتماعية لها الحيز الكبير على رأس القضايا الإجتماعية وتكتسب أهمية مضاعفة، ويطالب بها الجميع. ومن الطبيعي أن يكون المطالبون بالتسامح من ناقدي السلطة غالباً، إذ إن التنكر لحقوق أصحاب الأفكار المختلفة والأقليات غالباً ما يصدر عن السلطات، وكثيراً ما تجنح السلطات إلى الحد من الحقوق الأساسية للأفراد.(1)

وانسجاماً مع ما تقدم ذهب الدكتور عبد السلام بغدادي إلى القول "ان التسامح الاجتماعي والسياسي متاح في مجتمع تكون فيه السلطة ساهرة على نظام الحريات لا حارسة لنظام الحقائق، وهاتان حالتان مختلفتان عن بعضها، ففي الحالة الأولى (السلطة حامية للحريات) يكون التسامح الحقيقي مضمون، أما في الحالة الثانية (السلطة حارسة لنظام الحقائق) فلن يُتاح للمجتمع الذي تحكمه هذه السلطة أن يشهد التسامح الحقيقي".(2)

وذهبت "باربرا باسمونيك" إلى تقسيم التسامح على نوعين وهما: الإيجابي القوي والتسامح السلبي الضعيف. فالتسامح الإيجابي يتمثل في تفهم المرء واحترامه لإختلاف الآراء وأنماط السلوك، أما التسامح السلبي فيتمثل في اللامبالاة تجاه تباين أنماط السلوك والآراء.(3)

ويبدو أن التسامح بمعناه السياسي والإجتماعي لا يتحقق بنحو حقيقي وجاد إلا إذا تم الإعتراف بحقوق الإنسان بمفهومها المعاصر. على أن يظهر ذلك في المرتكزات الدستورية والقانونية بأحقية الإختلاف في العقائد الدينية والسياسية والثقافية، وتتحمل كل مؤسسات السلطة عملياً مسؤوليتها إزاء ذلك، ولأجل تحقيق هذه الحالة ينبغي القبول بأن هذه الإختلافات والإعتراف بها حصيلة النزعة الإجتماعية لدى الإنسان، أي أنها في الواقع وليدة إنسانية الإنسان.(4)

والملاحظ أن اتّباع سياسة التسامح للوصول إلى هدف التعايش السلمي يختلف عن التسامح في قضايا أخرى سواء كانت فردية أم جماعية. ففي حالة التعايش السلمي لا يُبنى التسامح على قاعدة عفا الله عما سلف، وإنما يبنى على جملة من المعطيات والمتطلبات الأساسية، التي يجب توافرها للوصول إلى التسامح، لعل في مقدمة ذلك احترام خصوصية الآخر وثقافته وحضارته، بحيث لا يصبح من حق أي شعب أو أبناء أي ثقافة ادعاء الأفضلية والتفوق على أي شعب أو ثقافة أخرى، فضلاً عن البحث عن الوسائل والآليات لإزالة ورفع المظلومية والتجاوزات التي أصابت المتضررين بجميع أطيافهم وانتماءاتهم، في محاولة لاسترجاع حقوق الإفراد والجماعات، بما يساعد على خلق جو من الألفة والمودة ويرفع الأحقاد (الثأرات المختلفة).(5)

بالمقابل أن التسامح يقتضي تقديم التنازلات المتبادلة من جميع الأطراف، ولا سيما الطرف الذي يمتلك القدرة الكبيرة في معادلة الصراع الجديدة، لأن عملية التعايش السلمي لا تقتضي تقديم تنازلات متساوية، وإنما معقولة بما يوحي للجميع أنهم حققوا مكاسبهم الرئيسة وحققوا ربحاً ولا خاسر في الموضوع.

من هذا المنطلق جاءت أطروحة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم التسامح وضرورته لتحقيق السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب، وربطت بين التسامح والسلم على أساس إن هذا الأخير لن يرسخ كثقافة دون تحقيق التسامح، وذلك حينما قررت في (30 من كانون الأول/ 1993) إعلان عام (1995) سنة عالمية للتسامح، وعهدت لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بإعداد وثيقة إعلان مبادئ حول التسامح صدرت في العام ذاته، وحدد فيها معنى التسامح بما يأتي:(6)

1. إن التسامح يعني الإحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويعزز هذا التسامح بالمعرفة والإنفتاح والإتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، إنه الوئام في سياق الإختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً، والتسامح، وهو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، وتسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب. فالتحدي الذي يواجه البشرية يتمثل في كيفية تمكين الجماعات الثقافية من التمسك بهويتها، ومن الضروري وضع القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق ذلك بما يسمح بتوفير المساواة والأمان حيث تكون الجماعات الثقافية قادرة على التمسك بخصوصيتها دون خوف.

---

(1) حسين نصر وآخرون، التسامح ليس منّة أو هبة، دارالهادي، بيروت، 2006، ص63.

(2) عبد السلام بغدادي، السلم الوطني المدني: دراسة اجتماعية سياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص 28-29.

(3) نقلاً عن: د.محمد بن أحمد مفتي، نقد التسامح الليبرالي، مركز البيان للبحوث والدراسات، بيروت، دون سنة الطبع، ص13.

(4) حسين نصر وآخرون، التسامح ليس منّة أو هبة، المرجع سبق ذكره، ص61.

(5) د.رشيد عمارة، آليات التعايش السلمي، في كتاب التعايش السلمي، المؤتمر العلمي السنوي الثاني/كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، مطبعة ره هند، السليمانية، 2013، ص106.

(6)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إعلان مبادئ بشأن التسامح، باريس، 16 ت2 1995، http://www.un.org/en/events/toleranceday/pdf/tolerance.pd

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

2. إن التسامح لا يعني المساومة والتنازل أو التساهل، بل التسامح هو قبل كل شيء إتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً. ولا يجوز بأي حال الإحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول.
3. إن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وسيادة القانون، وهو ينطوي على نبذ الإستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
4. ولا تتعارض ممارسة التسامح مع إحترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الإجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها، بل تعني أن المرء حرٌ في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم.

المطلب الثاني
علاقة المجتمع المدني العالمي بالتسامح

تعود جذور ارتباط المجتمع المدني العالمي بقضايا التسامح إلى البدايات الأولى لنشأة مكونات المجتمع المدني العالمي، إلا أن الملامح الرئيسية لهذا الاهتمام بدأت مع اهتمام المنظمات الدولية بهذه القضية، وتعد منظمة اليونسكو من أبرز المنظمات التي أولت أهمية لقضية التسامح، فمنذ عام (1995) خصصت اليونسكو يوم الخامس عشر من تشرين الثاني يوماً عالمياً للتسامح. وقد جرت العادة أن يُرسل في هذا اليوم كلٌ من الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو رسالة تشيد بالتسامح وتدعو إليه، باعتباره السبيل الأفضل لإرساء دعائم السلام في العالم. ففي رسالة المديرة العامة لليونسكو (إيرينا بوكوفا) بهذه المناسبة عام (2012) أوضحت المفهوم الصحيح للتسامح "لا يعني الشعور باللامبالاة تجاه الآخرين، ولا يستبطن قبول كل المعتقدات وكل أنماط السلوك دون أي تحفظ، وهو لا يعني تدني التزام المرء بمعتقداته أو تهاونه بها، كما أنه لا يحمل أية دلالة على أن الشخص المتسامح أرفع مرتبة من الآخرين"[1].

أما الأمين العام للأمم المتحدة، فقد أعلن في عام (2013) "التسامح هو أقوى أساس للسلام والمصالحة. ولم يكن في أي وقت مضى- أكثر أهمية منه في وقتنا هذا السريع في تغيره والمذهل في كثير من الأحيان. وفي هذا اليوم الدولي، أدعو القادة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية- وجميع أولئك الذين يملكون التأثير عن طريق وسائط الإعلام التقليدية والاجتماعية، ولدى أقرانهم- أدعوهم إلى اعتناق التسامح من حيث كونه رابطاً يوحدنا معا في رحلتنا المشتركة نحو مستقبل مستدام يسوده السلام".[2]

وفي هذا السياق، قالت السيدة (أودري أزولاي المديرة العامة لليونسكو2020)، في رسالة موجهة بهذه المناسبة العالمية، إن "اليونسكو تحمل رسالة التسامح هذه وتنقلها، وفية لمهمتها المتمثلة في أن تكون ضمير الأمم المتحدة". فالتسامح ليس مجرد عدم اكتراث للفوارق" أو عدم إحساس بوجودها، بل هو في الواقع حالة ذهنية ووعي بأن التنوع الثقافي هو عامل إثراء لا انقسام، ولابد من بناء السلام في عقول الرجال والنساء، ومكافحة التعصب الذي لا ينفك يمزق مجتمعاتنا، بمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز بلا هوادة.[3]

وعلى الرغم من إعلان اليونسكو لليوم العالمي للتسامح، والرسائل التي يقدمها الأمناء العامون للأمم المتحدة بهذه المناسبة وتشجيعهم لمنظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية للقيام بدورها في تعزيز التسامح، إلا أنهم فشلوا في كثير من مناطق العالم في تعزيز قيم التسامح، ووقفوا عاجزين أمام الدمار الذي أصاب السلم الأهلي في كثير من الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي، وازدياد عوامل الكراهية والتعصب، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في الكثير من التوجهات الدولية حول قضية التسامح.

---

(1) نقلاً عن موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15/16-

(2) رسالة الامين العام للامم المتحدة، تأريخ الزيارة 2020/12/20، متاح على الرابط الآتي:
https://unsmil.unmissions.org/node/100039723

(3) وبهذه المناسبة، منحت اليونسكو جائزة اليونسكو إلى مادانجيت سنغ لتعزيز التسامح واللاعنف لعام (2020)، إلى منظمة "مركز تسوية النزاعات" في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي منظمة مجتمع مدني. للمزيد ينظر:
https://www.mapnews.ma/ar/actualites

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

وعلى الرغم من ذلك تبقى الدعوات الأممية للتسامح عنصراً حيوياً، وأمراً لا غنى عنه للعلاقات السلمية في أي مجتمع. ومن هذا المنطلق، أولت منظمات المجتمع العالمي قضية التسامح أهمية كبيرة؛ ولاسيما في المناطق التي شهدت النزعات والحروب، وتعرض فيها السلم الأهلي إلى أزمات تحتاج إعادة صياغتها إلى قدر كبير من التسامح؛ إذ إن القيم والمبادئ الموجهة للسلوك الإنساني تكون عادة، في الأوقات التي يسودها الاستقرار. وتكون سلطة وقدرة المؤسسات القائمة، من الأمور المسلم بها. أما في أوقات عدم الاستقرار، فإن الإحتمال الأرجح أن تكون القيم السائدة موضعاً للشك أو الجدل أو التحدّي، وبتوفير الإحساس بوجود القيم المشتركة التي تساعد الناس على أن يروا إلى أبعد من صدامات مصالحهم المباشرة، وعلى أن يتصرفوا في ضوء مصالح متبادلة أوسع، وأبعد مدى.[1]

وأمرٌ كهذا يحتاج إلى تأسيس بعد أخلاقي لإدارة شؤون المجتمع العالمي، قائم على التسامح، ويتطلب نهجاً ثلاثياً يتضمن مايأتي:[2]

1. إعلان وتشجيع الإلتزام بالقيم الأساسية المتعلقة بنوعية الحياة والعلاقات، وتعزيز الإحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء الحوار العالمي.
2. التعبيرعن هذه القيم من خلال الأسس الأخلاقية لمجتمع مدني عالمي، والقائمة على الحقوق والمسؤوليات المحددة التي تشارك فيها كل القوى الفاعلة، العامة والخاصة، الجماعية والفردية.
3. تجسيد هذه الأخلاقيات في النظام المتطور للمعايير الدولية، ومواءمة المعايير القائمة للسيادة وتقرير المصير، مع الحقائق المتغيرة، حسبما تقتضي الضرورة.

ولا شك أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ساهمت إلى حد كبير في إنجاح المجتمع العالمي وزيادة تأثيره وأهميته، وخاصة أن هذه التكنولوجيا تواصل تقدمها الهائل، وإن لم يكن واضحاً مدى إنتشارها ونموها في المستقبل في المجتمعات والبلاد الفقيرة. ويتغير دور المجتمع المدني العالمي من الإعلام إلى المشاركة المباشرة في إدارة المسائل العالمية.[3]

وهذا التطور تحقق بفضل قوى السوق، لكنه كان مفيداً جداً بالنسبة إلى الناشطين الذين حاولوا تنظيم أنفسهم والتأثير في آراء الآخرين، لطالما استعملت الدول المعلومات كأداة للسلطة عبر إستعمال الترويج الإعلامي المقنع وحجب المعلومات أو تجميد تدفقها. وعلى غرار الدول، إستعملت منظمات المجتمع المدني المعلومات كأدوات للتأثير في الرأي العام وصانعي القرارات لكن ثورة المعلومات عَنَت أنه بات لدى هذه المنظمات المزيد من المعطيات والأساليب الإضافية بالتزامن مع انتشار المنظمات غير الحكومية في الدول التي هي في طور النمو، في توسيع نطاق شبكات المجتمع المدني. بفضل الاتصالات التي أمتدت إلى دول العالم المختلفة، ومن البرلمانات إلى المنظمات الشعبية، باتت لدى شبكات المجتمع المدني بشكل لم يسبق له مثيل كميات هائلة من المعلومات الحديثة التي يتم نشرها بسرعة في سبل الاتصالات والنقل الزهيدة تجعل الناس في مختلف أنحاء العام يدركون أنهم يتشاركون العديد من المصالح والقيم وتمكنهم من العمل المشتركة.[4]

الأمر الذي ساهم في بروز الحقائق المتعلقة بالحوار العالمي، وتعزيز القيم التي تستحدث معايير أخلاقية عالمية تنطبق على قدم المساواة على جميع المشاركين في الشؤون العالمية، وستتوقف فاعليتها على قدرة الناس والحكومات على تجاوز المصالح الذاتية الضيقة، وعلى تقبلهم لحقيقة أن مصالح الإنسانية بوجه عام، ومن ثم، فإن على عاتق المجتمع الدولي توحيد جهوده تأييداً لنظام أخلاقي عالمي للحقوق المشتركة والمسؤوليات المشتركة. فهذا النظام الأخلاقي- الذي يعزز الحقوق الأساسية التي تشكل بالفعل جزءاً من نسيج المعايير الدولية- يهيئ، في رأينا، الأساس الأخلاقي اللازم لبناء نظام أكثر فاعلية لإدارة شؤون عالمنا. وينبغي أن يشمل حق جميع الناس في:[5]

1. الحياة الآمنة.
2. المعاملة المنصفة.
3. فرصة تحقيق حياة كريمة وتوفير الرفاهية لأنفسهم.
4. تحديد أوجه الخلاف بينهم وتسويتها بالوسائل السلمية.
5. المشاركة في إدارة شؤونهم على جميع المستويات.
6. حق تقديم الالتماسات الملائمة والمشروعة من أجل الإنتصاف من المظالم الكبيرة.

---

(1) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (تقرير)، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، عالم المعرفة 201، الكويت، 1995، ص69.

(2) المرجع نفسه، ص68.

(3) نقلاً عن: ابراهيم غرايبة، شبكات المجتمع العالمي، تأريخ النشر:2011/7/25، تأريخ الزيارة: 2020/12/25، متاح على الرابط الآتي:
شبكات المجتمع العالمي www.alghad.com

(4) آن فلوريني، القوة الثالثة المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، ت: تانيا بشارة، دار الساقي، بيروت، 2005، ص247.

(5) لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (تقرير)، جيران في عالم واحد، المرجع سبق ذكره، ص76.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

7. المساواة في الحصول على المعلومات.

يتضح مما تقدم ان المجتمع المدني العالمي له ارتباط وثيق بقضية التسامح، من خلال طبيعة العمل والاهداف التي ترفعها هذه المنظمات من اجل حل الكثير من الاشكالات والخلافات التي أثيرت في الكثير من الدول التي تشعد حالة من النزاعات الاجتماعية او تلك التي شهدت حالة من الانظمة الاستبدادية.

المطلب الثالث

دور المجتمع المدني العالمي في قضايا التسامح

ظهرت اهتمام منظمات المجتمع المدني العالمي بقضية التسامح من جوانب متعددة كما أكتسب بناء السلام في المجتمع المدني أهمية إضافية بالنسبة للمنظمات الدولية، فقد أطلقت مبادرات المجتمع المدني لتعليم السلام، وتمكين المرأة، ورعاية الحوار بين الأديان، والتعامل البناء مع الماضي، وتوثيق جرائم الحرب وغيرها. وقد ساهمت تلك الجهود في التغلب على بعض ثقافات العنف، وتجاوز الحدود العرقية ومقاومة الانفصال. بينما ركّزت أخرى على مراقبة الانتخابات والمؤسسات الحكومية والفساد، كما نشطت مبادرات عدة لإشراك أجيال المستقبل من أجل التغلب على تفشي اللامبالاة والسلبية، أما المنظمات غير الحكومية المعنية بالإصلاحات فقد توجهت إلى مشاكل قطاع التعليم، ولاسيما قضايا المشاركة والديمقرطة في المدارس، ونجحت منظمات أخرى في تحفيز الشباب على تحمل المسؤولية بوصفهم مواطنين في مجتمعاتهم، كما نجحت في إرساء الشعور بأن الأفراد الناشطين يمكنهم إحداث تغيير. وساهمت هذه المبادرات في الوقت عينه في التعلم في إطار تعدد الثقافات، وفي تمكين الناس من الإدارة البناءة للمخططات السياسية.[1]

ويبدو أن ذلك اعتمد على طريقتين مؤثرتين في التفكير السياسي حول قضية التسامح وهما:[2]

الطريقة الأولى (البنائية): التفكير بالتوقعات حول كيفية ارتباط الأشخاص ببعضهم البعض في الخطاب السياسي. يتم تبرير المبادئ السياسية بالرجوع إلى هذه التوقعات.

والطريقة الثانية (الكمال): التفكير بقيم معينة، يُزعم أن الناس يجب أن يبنوا حياتهم حولها، و يتم تبرير المبادئ السياسية بالرجوع إلى هذه القيم.

هذه المقاربات للتبرير السياسي للتسامح هي في حالة منافسة، ويمكن تقديم الحجج المؤيدة لمبادئ التسامح السياسية وما بعدها على أي من المقاربتين؛ لذا نجد في عمل جون راولز مثالاً على النهج الأول "البنائي". إذ تعد القيم البنائية مناسبة في التبرير السياسي؛ لأن الأشخاص الذين يمارسون عقلهم العملي لحل مشاكل العدالة المشتركة سيلتزمون بهذه القيم. قيم التبرير البنائية هي قيم الأشخاص الذين يهدفون إلى التعايش السلمي والتعاون المربح في المجتمع السياسي. تؤدي التفسيرات المختلفة لما يعتبر تعايشاً سلمياً، وخاصة التعاون المربح، إلى قيم بنائية مختلفة. أن لرولز تفسير يتم بموجبه تبرير المبادئ السياسية للتسامح وما بعده بحكم التوقع المشروع بأن المواطنين أنفسهم يتجاوزون التسامح في خطابهم السياسي من خلال الانخراط مع بعضهم البعض في العقل العام. كما نجد في عمل جوزيف راز مدافعاً عن النهج الثاني، "الكمال". يمكن العثور على القيم التبريرية للكمال في النظرية الأخلاقية الحقيقية، أو الإيمان الحقيقي، ويُدعى أنها مناسبة كقيم مبررة بسبب مكانتها في نظرية أخلاقية حقيقية، أو إيمان حقيقي. يدافع راولز عن المبادئ السياسية متعددة الثقافات التي تتجاوز التسامح من خلال مناشدة القيمة المثالية للاستقلالية الشخصية. في هذا النهج، نبدأ بالقيم المضمنة في نظرية أخلاقية حقيقية ونبرر المبادئ السياسية بالرجوع إلى هذه القيم، بغض النظر عن التوقعات التي لدينا من أولئك الذين تُبرر المبادئ لهم.[3]

ويتضح ان الطريقة البنائية هي التي تؤثر في عمل مؤسسات المجتمع المدني العالمي، والتي من خلالها أتصلت بأهداف الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بالتركيز على التبادل الثقافي، والمنح الدراسية، وبرامج البحوث والتدريب، ونشر المعلومات حول القضايا الدولية، على نحو شبيه بأجندة اليونسكو، طالما كان الهدف المعلن هو ترقية المعرفة والتفاهم بين الشعوب. ولعل تمويل المؤتمرات العلمية التي تجمع بين علماء الشرق والغرب زمن الحرب الباردة يصلح مثالاً لذلك- من بين العديد من الأمثلة- وقيل في تبريره إتاحة الفرصة لتنمية سياسات التعايش بدلاً من المواجهة.[4]

---

(1) مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي، إصدار مركزبرغهوف للإدارة البناءة والنزاعات، برلين، 2009، ص19.

(2) Catriona McKinnon -Dario Castiglione, The culture of toleration in diverse societies, Manchester University Press, UK, 2003, P. 54.

(3) Ibid.

(4) بول كينيدى، برلمان الإنسان: الأمم المتحدة: الماضي، الحاضر، المستقبل، ت: رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008، ص324.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

على الرغم من هذه المشاريع التي لا حصر لها؛ إلا أن مبادرات المجتمع المدني العالمي المكرّسة بشكل واضح لبناء السلام أو معالجة النزاعات ما زالت ضعيفة، لكن توجد على الرغم من ذلك أنشطة في مجال توثيق حالات الإعتداء على حقوق الإنسان وتقصي الحقائق والتوعية بالمسؤولية الفردية والجماعية عن الحرب وجرائم الحرب. وتهدف هذه الجهود إلى التعامل البناء مع الماضي بهدف تفادي العنف مستقبلاً وتحفيز المجتمع على مواجهة أسباب الحروب. كما نشطت بعض المنظمات في تعليم السلام العابر للحدود، وسعت إلى إرساء معايير التسامح وممارسة الضغط على المؤسسات لتحثها على نبذ الأحكام المسبقة والتصورات العدائية إلى جانب التوعية بالمسؤولية الجماعية عن الماضي بهدف مواجهة فقدان الذاكرة الجمعية واللامبالاة. فعلى سبيل المثال طورت أربع منظمات غير حكومية من البوسنة ، وصربيا ، الجبل الأسود، وكرواتيا في عام (2005) إستراتيجية مشتركة للتعامل مع الماضي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس أطر متماسكة للتعايش المجتمعي وبناء السلام الدائم يستهدف التعاطي السلمي مع إشكالية التنظيمات المسلحة كأحد المحددات الجوهرية في تكريس السلام والإستقرار وتجنب إحتمالات تحدد العنف، ولاسيما مع تراجع الخيارات العسكرية ووصول جميع أطراف النزاع إلى مرحلة لم يعد من الممكن تحمل تكلفة العنف، ولهذا تطرح عملية الدمج ونزع التسلح على أساس أنها جزء من عملية بناء السلام وعملية لهندسة بناء مجتمعات مابعد النزاع. كما تتضمن إستراتيجيات بناء السلام المستدام إعادة البناء والتأهيل والمصالحة وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، إزالة الألغام الأرضية وإعادة اللاجئين، وهذا ما عملت عليه منظمات المجتمع المدني على سبيل المثال في أنغولا وموزنبيق.[2]

وعليه أثار المجتمع المدني العالمي في المقام الأول الجدل بخصوص تحمل المسؤولية الفردية والجماعية عن الأحداث الماضية في البوسنة وصربيا. بينما على العكس من ذلك، لم يكن للآليات الدولية (مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا) والجهات السياسة الرسمية أثر يذكر على هذا الموضوع. واستفادت معظم هذه المبادرات من الدعم الدولي (مثل تمويل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشراكات الثنائية مع وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية عابرة الحدود الوطنية أو المؤسسات الخيرية). وساهم هذا الدعم في تشكيل وضع يسمح للمبادرات العابرة للكيانات والحدود بتخطي الحدود العرقية وفسح المجال لتطوير أطر جديدة. والجدير بالذكر أن ذلك خلق حيزاً مفتوحاً للتعاون بين الأعراق المختلفة والتفكير البديل حول التنمية الاجتماعية، التي لم تعد تقودها الأيديولوجيات القومية أو التعصب الديني.[3]

ويتضح ذلك أيضاً في نشاط لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون؛ منذ توقيع إتفاقية لومي للسلام سنة (1999)؛ أذ أحرز السيراليون وشعبها بدعم من المجتمع الدولي تقدما هائلاً في إعادة بناء البلد وتأمين السلام، وأنشأت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية مثل الشرطة، القوات المسلحة، ومكتب الأمن الوطني، وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل: لجنة الانتخابات الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ولجنة حقوق الإنسان التي عملت بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمركز الإنتقالي بهدف تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة، لتشكل كل هذه الاجراءات اساس مرحلة العدالة الانتقالية في السيراليون فضلاً عن نهج الصفح والنسيان عن المرحلة السابقة، وقد شارك مجموعة من الفواعل الدولية الأمم المتحدة مثل: (منظمة الوحدة الأفريقية OAU)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) ومنظمات دولية غير حكومية؛ من أجل العفو عن جرائم النزاع وتحقيق المصالحة؛ لإعادة البناء المؤسساتي في سيراليون.[4]

يبدو أن أمر تحقيق التسامح يحتاج إلى عنصر أساس، وهو عنصر الثقة، إذ تعد عملية بناء الثقة شرطاً أساسياً لبناء القدرات، نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة، هذا ما يتطلب إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأساس للعمل الجماعي، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية؛ وذلك بالتركيز على تسخير جميع الإمكانيات واستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، وتعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودورات تدريبية وخلق مراكز إستعلامية لرفع الوعي.[5]

من خلال ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى القول بأن المجتمع المدني العالمي ساهم بصورة كبيرة في تعزيز السلام والتسامح في عدد من مناطق العالم، بيد أنه فشل في مناطق أخرى في تعزيز أسس ومعايير التسامح، ويمكن ان يرجع ذلك إلى جانبين أساسيين: الأول يتعلق بطبيعة المجتمعات وتكوينها الثقافي

(1) مارتينا فيشر، المرجع سبق ذكره، ص ص19-20.
(2) نصيرة الصالحي، نصيرة الصالحي، مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020، ص117.
(3) مارتينا فيشر، المرجع سبق ذكره، ص20.
(4) نصيرة الصالحي، المرجع سبق ذكره، ص113.
(5) المرجع نفسه، ص ص114-115.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

والاجتماعي التي يغلب عليها طابع التشدد وعدم التسامح، والثاني: يتعلق بطبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني العالمي وتركيز جهودها في هذه الدولة دون الدول الأخرى.

الخاتمة

من خلال ما تقدم فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من **الاستنتاجات**، من أهمها:

1. أن مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من المفكرين والكتاب، وأختلفت التعاريف التي تناولت المفهوم حسب المدارس الفكرية التي تناولته، وقد ساهم في صياغته العديد من الافكار ومن مختلف الثقافات، الأمر الذي وسع وعقد من إشكالية تقديم تصوراً موحداً له؛ بيد إن ذلك لم يمنع من تحديد إطار معرفي محدد، يحصر نطاقه خارج المؤسسات الرسمية للدولة ويكون حلقة الوصل بين الفرد والدولة.
2. شهد المجتمع المدني العالمي تعدد مؤسساته العاملة في مختلف القطاعات العالمية والمحلية، ولكن المنظمات غير الحكومية العالمية تعد من أبرز وأكثر مؤسسات المجتمع المدني العالمي نشاطاً وفاعليةً؛ الامر الذي أكسبها سمعة دولية لدى الكثير من الحكومات وأغلب القطاعات الجماهيرية في مختلف دول العالم.
3. عملت مؤسسات المجتمع المدني العالمي وما زالت بمختلف توجهاتها نحو صياغة قيم ومفاهيم عالمية وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز وحماية حرية وكرامة الإنسان وصيانة حقوقه المشروعه بغض النظر عن اللون والعرق والمعتقد
4. إن مؤسسات المجتمع المدني وبفضل التقنيات الحديثة في الاتصالات والمواصلات، أضحت إحدى الأدوات الفاعلة في القضايا الداخلية إلى الدرجة التي قدمت مساهمات فعالة في بناء السلام في العديد من الدول.
5. إن أغلب السياسات الداخلية أضحت مع نشاط مؤسسات المجتمع العالمي ذات قيم أخلاقية وقانونية عالمية، ولا سيما في قضية التسامح ، واستطاع أن يخرج بقوانين وقيم لايمكن للحكومات المحلية أن تتجاوزها.

ثانياً: التوصيات

1. على منظمات المجتمع المدني العالمي أن تبذل مزيداً من الجهود نحو تحقيق وتعزيز الحوار الفكري البناء والتلاقي الثقافي الإنساني بين الشعوب والدول لخدمة المصالح الإنسانية المشتركة وذلك من خلال تعميق روح التضامن بين مواطني العالم كافة، وذلك من اجل نشر ثقافة التسامح بين الشعوب.
2. إقتراح آليات قانونية دولية بين مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية وحتى مع حكومات الدول تتخذ فيها صفة الإلزام القانوني على مستوى جميع الدول حول تقارير وتوصيات منظمات المجتمع المدني العالمي في الشؤوت الداخلية التي تتعلق بقضية الحوار والتسامح بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
3. صياغة مشروع نظام عالمي جديد لتحقيق السلام الدائم في المجتمعات المتعددة قائم على الحوار والتسامح وحفظ حقوق الانسان من خلال منظمات المجتمع المدني العالمي.
4. على منظمات المجتمع المدني العالمي الابتعاد عن الازدواجية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في مختلف دول العالم ولا سيما تلك الدول التي تحظى بدعم من القوى العظمى.
5. إن عمل مؤسسات المجتمع المدني العالمي سيكون أكثر فاعلية في السياسات الحكومية عن طريق تعزيز مؤسسات المجتمع المدني المحلي والتنسيق والدخول معها في برامج ومشاريع ذات أبعاد استراتيجية ومستقبلية، تعزز سمة التسامح وقبول الاخر.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. آن فلوريني، القوة الثالثة المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، ت: تانيا بشارة، دار الساقي، بيروت، 2005.
2. بول كينيدى، برلمان الإنسان: الأمم المتحدة: الماضي، الحاضر، المستقبل، ت: رؤف عباس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008.
3. جوزيف لوكلير، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة: د. جورج سليمان، منظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
4. حسين نصر وآخرون، التسامح ليس منة أو هبة، دارالهادي، بيروت، 2006.
5. عبد السلام بغدادي، السلم الوطني المدني: دراسة اجتماعية سياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
6. كايت ناش، علم الإجتماع السياسي المعاصر: العولمة والسياسة والسلطة، ترجمة: د. ذيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307

7. لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي (تقرير)، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة من المترجمين، عالم المعرفة 201، الكويت، 1995.
8. مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي، إصدار مركزبرغهوف للإدارة البناءة والنزاعات، برلين، 2009.
9. محمد بن أحمد مفتي، نقد التسامح الليبرالي، مركز البيان للبحوث والدراسات، بيروت، بلا.
10. منوبي غباش، مشكل التسامح الديني– الطرح اللاهوتي السياسي والتناول الفلسفي، مؤسسة المؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، 2015.
11. واحد عمر محي الدين، رشيد عمارة ياس (تحرير)، التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، السليمانية، جامعة السليمانية، 2011.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

12. خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة- جمعيات النفع العام- دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.
13. نصيرة الصالحي، نصيرة الصالحي، مكانة المنظات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020.

ثالثاً: الدوريات العربية:

14. أنور محمد فرج، المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (37)، كانون الثاني/2012.
15. جلال خشيب، آمال وشنان، الدولة والمجتمع المدني..حدود التأثير والتأثر، مركز إدراك للدراسات والنشر، حلب، تموز2016.

رابعاً: المواقع العربية (الإنترنيت):

16. إبراهيم غرايبة، شبكات المجتمع العالمي، تأريخ النشر (2011/7/25)، تأريخ الزيارة: 2020/12/25، متاح على الرابط الآتي: شبكات المجتمع العالمي www.alghad.com
17. رباح حسن الزيدان، مفهوم المجتمع المدني العالمي، مجلة الحوار المتمدن، العدد(3327)، المقال منشور بتأريخ: 2011/4/5، تأريخ الزيارة 2020/10/25، متاح على الرابط: مفهوم المجتمع المدني العالمي www.ahewar.org
18. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إعلان مبادئ بشأن التسامح، 16 ت2 1995، متاح على الرابط: http://www.un.org/en/events/toleranceday/pdf/tolerance.pd
19. (منظمة العفو الدولية) https://www.amnesty.org/ar
20. (منظمة مراقبة حقوق الإنسان) https://www.hrw.org/
21. موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/15/16-
22. الامين العام للامم المتحدة، تأريخ الزيارة 2020/12/20، متاح على الرابط: https://unsmil.unmissions.org/node/100039723

خامساً: الكتب الإنجليزية:

23. Catriona McKinnon -Dario Castiglione, The culture of toleration in diverse societies, Manchester University Press, UK, 2003.
24. Gideon Baker and David Chandler, Global Civil Society Contested Futures, Routledge, London and New York, 2005.
25. Gudmundur Alfredsson, Jonas Grimhenden, Berrand G. Ramcharan and Alfred Zayas (eds), International Human Rights Monitoring Mechanisms, Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2009.
26. Helmut Anheier, Marlies Glasius, Mary Kaldor, Global Civil Society, Sage Publications, London, 2005.
27. Mary Kaldor, Henrietta Moore and Sabine Selchow, Global Civil Society 2012 Ten Years of Critical Reflection, Palgrave, New York, 2012.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp295-307